عدد رقم ٢ حزيران ٢٠٠٨ نشرة دورية

الدكتورة هيفاء ابوغزالة
الامين العام
المجلس الوطني لشؤون الأسرة

انشى المجلس الوطني لشؤون الاسرة عام ٢٠٠١ بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١ ، برئاسة حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله. ويهدف المجلس إلى تعزيز مكانة الاسرة الاردنية وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها

تهدف هذة النشرة الى تعريف متخذي القرار وصانعي السياسات الصحية والاجتماعية الاقتصادية والمشرعين في الاردن بواقع العنف ضد المراة واهمية هذة القضية وتاثيرها على المراة واسرتها والمجتمع. وكذلك التعريف بالمبادرات الوطنية تهدف الى ضمان بيئة امنة من خلال نشر الوعي بثقافة مجتمعية خالية من العنف وتطبيق التشريعات والاجراءات الخاصة بالتعامل مع قضية العنف ضد المراة سواء على مستوى الافراد اوالمؤسسات.

العنف وإثرة على الفرد والعائلة والمجتمع

إن العنف مشكلة متعددة الوجوه، فهو مشكلة اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية في الوقت نفسه. وهو من أهم مسببات التفكك الأسري الذي غالبا ما تكون نتائجه وخيمة على كافة افراد الاسرة وبخاصة الاطفال. لقد أعلنت منظمة الصحة العالمية العنف كمشكلة صحية نظراً للإصابات الجسدية والعاهات الناتجة عنه. فالعنف مسبب لأضطرابات نفسية، مثل القلق والتوتر وعدم الشعور بالأمان.

ولا تتوقف عواقب العنف على الإصابات الجسدية والآثار النفسية السلبية، فللعنف آثار اقتصادية تتمثل بتكاليف العناية الصحية والنفسية بالمعنَف والمعنف والذي تتحمله المؤسسات الصحية والاجتماعية في القطاع العام لعلاج الإصابات الجسدية والاضطرابات النفسية الناتجة عن العنف ونتائجه السلبية على الإنتاج والإستثمار. ومما لا شك فيه إن تأثير العنف أشد خطورة على اقتصاد البلدان الفقيرة.

اشكال العنف المختلفة:

هناك أشكال مختلفة للعنف ضد النساء في العالم فقد أجمعت التقارير الدولية على وجود الإشكال التالية للعنف وهي العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي وما يرتبط بكل واحد منها. أما ما يضاف إلى تلك الأشكال من عنف اقتصادي واجتماعي فظهرت نتيجة لاختلاف تعريف العنف وكيفية قياسه.

العنف الجسدي: هو استخدام القوة الجسدية من قبل أي شخص من شانه أن يترك آثاراً واضحة ويتسبب في اضرار جسدية. ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحا وشيوعاً مثل الضرب والشد والعض والرفس وإحداث الكسور والحرق وغيرها من الافعال. ويقع ضمن هذا النوع من العنف الحرمان من الحاجات الأساسية مثل الطعام والماء والنوم والمأوى والذي من شانه أن يحدث أذى جسدي.

- العنف الجنسي: هو الإرغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع أو الإجبار على البغاء أو الإرغام على مشاهدة الجنس. ويشمل الاغتصاب والتحرش الجنسي وأية تعليقات جنسية مرفوضة واستخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين والخلق في الاتصال الجنسي واستخدام القوة والسلطة في ذلك.

- العنف النفسي/العاطفي: ارتكاب او الامتناع عن القيام باي سلوك يؤدي إلى حدوث أذى مباشر او غير مباشر يهدد شعور وإحساس المرأة بقيمتها الذاتية وقدرتها على السيطرة على حياتها. مثل التهديد والاهانة والتحقير والشتم والحرمان واستخدام الألفاظ واللوم والتهديد والتشكيك في قدراتها والذي من شأنه أن يؤدي إلى الشعور بالدونية واليأس والاكتئاب بدرجات مختلفة.

- العنف الاقتصادي: حرمان المرأة من التصرف

بالموارد الاقتصادية أو المساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمها وتؤثر في مستقبلها والتي تجعلها معتمدة كليا على غيرها. وتشمل الحرمان من التصرف بممتلكاتها أو الإنفاق على حاجاتها الأساسية أو حرمانها من الإرث أو التملك وتعريضها للاستغلال الاقتصادي.

- العنف الاجتماعي: هو اي فعل او سلوك يحرم المرأة من حقوقها الاجتماعية مثل التدخل في علاقاتها الاجتماعية وعزلها عن المجتمع وقطع سبل التواصل ضمن إطار العلاقات الاجتماعية المشروعة.

تجربة الأردن مع العنف الأسري والعنف ضد المرأة :

أن الاهتمام بهذه المشكلة ازداد مؤخراً عما كان عليه في السابق مما أعطى الأمر زخماً إضافياً أتاح للعاملين والدارسين مساحة إضافية للخوض في مجال المشكلة ووصفها ومناقشة الحلول المناسبة لها. لقد تميزت التجربة الأردنية كونها تعاملت مع قضية العنف الاسري بشكل عام والعنف ضد المراة والطفل بشكل خاص على انها قضية مجتمعية والجميع مسؤول عن ايقاف العنف.

إيجابيات هذة التجربة الفتية:

- الاعتراف على المستوى الرسمي بوجود هذه المشكلة، وزيادة وعي المجتمع عموماً لمخاطرها مما ادى إلى تحقيق نوع من الحساسية ضد اشكال العنف الأسري وممارساته.
- إنشاء مؤسسات حكومية وغير حكومية جديدة تعمل في هذا المجال وتضافر جهود عدة مؤسسات للعمل معاً كشركاء، والشعور بأهمية التنسيق وأهمية التشريعات المناسبة وأهمية الاستراتيجية الوطنية الشاملة.
- تأسيس المشروع الوطني لحماية الأسرة واعتماد النهج التشاركي في العمل ، تأسيس إدارة حماية الأسرة في الأمن العام، وكذلك برنامج حماية الطفل التابع لمؤسسة نهر الأردن، وإنشاء دار الوفاق الاسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ودار الأمان للعلاج والتأهيل الأطفال المساء إليهم، ومركز الملكة رانيا للأسرة والطفل، ورفع كفاءة الأطباء في المركز الوطني للطب الشرعي في مجال التعامل مع حالات العنف من الاطفال والنساء.

تعريف العنف ضد المراة:
«أي فعل يقع على المرأة وينتج عنة إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو أي شكل من أشكال المعاناة مثل التهديد بهذه الأفعال أو الاكراة أو الإجبار أو الحرمان من كافة الحقوق سواء وقعت ضمن إطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو المهنية»
يتضمن هذا التعريف في طياته

- العنف الموجة للمرأة والفتاة ضمن إطار العائلة أو خارجة
- لا يقتصر العنف على العنف الجسدي والنفسي والجنسي وإنما يشمل أشكال أخرى مثل العنف لاجتماعي، العنف الاقتصادي، العنف السياسي.

ينسجم هذا التعريف مع تعريف الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف والتعريف العالمي للمنظمات الدولية والمؤسسات العالمية التي تعنى بحماية المراة ومنسجما مع الثقافة العربية والشريعة الاسلامية.

باجماع الخبراء والباحثون
ورشة عمل المجلس الوطني لشؤون الاسرة
اذار ٢٠٠٨

- إيجاد أدلة وبروتوكولات ومنهجية محددة للوقاية والحماية من العنف لجميع المؤسسات العاملة مع العنف اضافة الى سياسات للعمل التشاركي ما بين المؤسسات .
- وجود مدخلات منهجية وأدوات وقائية لمرحلة الطفولة المبكرة في وزارة التربية والتعليم.
- تدريب القضاة والتدريب على التسجيل بالفيديو واستعماله في المحاكم خصوصاً في قضايا الأطفال المساء إليهم.
- ايجاد وإقرار قانون الحماية من العنف الأسري.

اهم القضايا للتعامل مع العنف لتحقيق رؤية متكاملة
١. اهمية التركيز على ترسيخ العمل التشاركي
٢. التركيز على التشريعات/ تطوير انظمة وتعليمات توضح قانون الحماية
٣. العمل على تكامل الخدمات وضمان توزيعها
٤. العمل على تأهيل الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع حالات العنف .
٥. اعادة صياغة الخطاب الاعلامي حول العنف ضد المرأة وتدريب الكوادر الاعلامية
٦. اهمية البرامج التوعوية الشاملة حول قضايا العنف التشريعية والخدماتية.
٧. بناء قاعدة بيانات وطنية تربط كافة الجهات التي تتعامل مع العنف
٨. ترسيخ البرامج الوطنية للمتابعة والتقييم .

باجماع الخبراء والباحثون
ورشة عمل المجلس الوطني لشؤون الاسرة
اذار ٢٠٠٨

الصعوبات والتحديات :

- صعوبات اقتصادية متمثلة في الفقر، والبطالة، وعمالة الأطفال، ونقص المتخصصين في حقول علم النفس الإكلينيكي وعلم الخدمة الاجتماعية والطب النفسي.
- صعوبات اجتماعية متمثلة في التنشئة الاجتماعية كالسيطرة الذكورية، وبعض العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية والأعراف السائدة التي تتقبل ثقافة العنف.
- صعوبات قانونية وتشريعية، مثل: الثغرات القانونية في بعض القوانين والأنظمة والتعليمات، والنقص التشريعي، وعدم وضع المواصفات والمعايير والبروتوكولات للمؤسسات العاملة مع الأطفال والنساء، والعقوبات غير الرادعة في كثير من الأحيان لمرتكبي العنف ضد المرأة.
- صعوبات معلوماتية، مثل: أن الأدبيات ليست باللغة العربية، وحقوق التأليف وتكاليف عمليات الترجمة والنشر والتي تحتاج إلى أصول ودقة.
- صعوبات علمية وبحثية مثل عدم موائمة التخصصات الجامعية في جميع التخصصات للعمل مع الأطفال والنساء والأسر في الحماية والوقاية من العنف بشكل خاص .اضافة الى عشوائية البحث العلمي وعدم وجود اجندة بحوث وطنية تحدد اولويات البحث في هذا المجال.
- صعوبات مؤسسية، مثل: ضعف التنسيق بين المؤسسات، الازدواجية في العمل، وقلة المؤسسات المتخصصة في المجال، وقلة تدريب وتأهيل العاملين في المؤسسات القائمة والتي تتعامل مع الفئات المستهدفة.

ويمكن تلخيص خصائص المؤسسات والفجوات والتحديات التي تواجه خدمات العنف ضد المرأة في الأردن بما يلي:

- ان النسبة الكبرى من المؤسسات هي حكومية خلافا لتجارب الدول الأخرى حيث يقوم القطاع الأهلي بالدور الأكبر في العمل في هذا المجال.
- غالبية المؤسسات العاملة مع العنف ضد المرأة تعمل ضمن فلسفة واضحة وبعضها تعمل عشوائيا ودون فلسفة وسياسة واضحة.
- نسبة كبيرة من هذه المؤسسات تقدم طيف واسع من خدمات رعاية وحماية مباشرة مثل الخدمات الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية دون وجود البنية التحتية اللازمة إضافة إلى عدم وجود كوادر متخصصة.
- تحتفظ بعض المؤسسات بسجلات لحالات النساء اللواتي تم التعامل معهن سواء على مستوى التوعية أو على مستوى الرعاية المباشرة للنساء المعنفات والبعض الأخر لا يحتفظ بسجلات أو أرقام مما يؤثر على معرفة حجم المشكلة الفعلية ومتابعة تلك الحالات.
- هناك تشابك وتشابه في الخدمات المقدمة دون تعاون مؤسسي.

■ غالبية النشـاطات مرتبطة بالتمويل مما يثير قضية ديمومة الخدمات

■ عـدد المؤسسـات المتخصصة في رعايـة وحماية السيدات المعنفات محدودة جدا

■ على الرغم من تطوير سياسـات وطنية للحماية من العنف إلا أن تلك السياسات مازالت تفتقر الى التطبيق على ارض الواقع.

السياسـات : نشـرة دورية تصدر عن المجلـس الوطني لشؤون الاسرة موجهة لصانعي القرار,
وهدفها هو:
توفير المعلومـات لصانعي السياسـات والجهات ولاقرار الانية وأولويات البحث العلمي المتعلقة بقضايا الاسرة.
ربط القضايا والابحاث العلمية وصنع السياسات ببعضها البعض وطرح الاقتراحات نحو تعزيز نوعية الحياة للاسرة الاردنية وأفردها.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من العنف الاسري
ص. ب. ٨٣٠٨٥٨ عمان ١١١٨٣٦الأردن
هاتف: ٤٩٠ ٤٦٢٣ ٦ ٩٦٢ +
فاكس: ٥٩١ ٤٦٢٣ ٦ ٩٦٢ +
موقع الالكتروني:www.ncfa.org.jo

خلق رؤيا مشتركة لمواجهة العنف ضد المراة: مقترحات وسياسات

ان العنف ضد المراة مرتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع والفروق على اساس الجندر؛ لذا يجب ان يكون هناك التزام جماعي متعـدد القطاعات لمواجهة العنف ضـد المراة كونة مفهوم متعدد العوامل ومتداخل. فمن اجل رؤية متكاملة يجب خلق رؤية مشـتركة والتخطيط على هذا الاساس.

مقترحات لتدعيم وتعزيز دور المؤسسات الأردنية في متابعة ومراقبة برامج الحماية والوقاية من العنف.

تطوير برامج مراقبة ومؤشـرات لمتابعة العنف ووضع خريطه لمراقبة أداء المؤسسـات فـي جميع القطاعات: ولتجـاوز التحديات التي تواجه عمليـة متابعة وتقييم البرامج الوطنية يتطلب العمل على ما يلي:

● اسـتخدام معايير دولية لتكون الدليل الجيد لجمع المعلومـات وحشـد الدعم يتم تضمنهـا إجباريا في المؤشرات لكل دوله.

● وجود مؤشرات كمية إضافة إلى المؤشرات النوعية للتقييم مع تطوير مؤشـرات لقياس مدى التطور على المستوى التشريعي ومستوى السياسات.

وتتمثل المؤشـرات المقترحه للمتابعة على المسـتويات التالية:

أولا: المستوى الحكومي:

● برامج التشبيك والتنسـيق والعمل التشاركي في عمل المؤسسات الوطنية للحد من العنف ضد المراة.

● الموازنات الخاصة التي توضع لدعم المؤسسـات الغيـر حكوميـه NGO›s لتفعيل مشـاركتها في البرامج الوطنية المعنية بالحد من العنف ومعالجته.

● خطـط تنفيذيه تحدد أدوار ومسـؤوليات والإطار الزمنـي للتنفيـذ وآليـات المراقبة. الموازنـات التي تصرف، عـدد الموظفـين، أدوار المؤسسـات الغير حكوميـه الموازنات الخاصة التـي تضعها الحكومة ضمن موازناتها لمواجهة العنف ضد المرأة.

● آليات المتابعة والتقييم المتعلقة بالأنظمة والسياسات والبرامج الوطنية للحد من العنف.

● نظام مالي لتعويض ضحايا العنف من النساء.

ثانيا: مستوى التشريعات:

١. القوانـين الخاصه بالأنواع المتعـدده للعنف ضد المرأه وتعريف العنف ضد المرأه في تلك القوانين.

٢. وجود قوانين ومواد تتعلق بالتوقيف .

٣. قوانين ومواد وقرارات تتعلق بالحماية من حيث.

■ وجود غرف للحمايه.

■ عقوبات لغير الملتزمين بتطبيق قرارات التوقيف .

■ وجـود دليـل لتحديـد عقوبات ضد جميـع أنواع العنف.

■ مرجعية قانونية للعنف ضـد المرأة (حماية ضحايا العنف والمشـاهدين، الإسـتماع للشـهود باستخدام الكاميرات).

■ المسـاعدة القانونية المجانية، محامون مجاناً أو دفع لمحامي القطاع الخاص.

اولويات القضايا (التوصيات)
١. سجل وطني لرصد وتسجيل الحالات.
٢. ترسيخ العمل التشـاركي بين المؤسسات: التناغم في الخدمات والمتابعة والتقييم.
٣. الإعلام والتوعية.
٤. الكوادر البشرية.
٥. التشـريعات: تطويـر انظمة وتعليمـات توضح قانون الحماية من العنف الأسري.

ثالثـا: المسـتوى المؤسسـي والتشـاركي (العمـل التشاركي) .

● تفعيـل وتغطية النقص فـي البروتوكولات والادله الاجرائية للممارسـة مختلف المهـن المعنية بالتعامل مـع ضحايا العنـف مع تاكيد الدور المؤسسـي في الاستجابة لحالات العنف.

● وجود مرجعيات قانونيه توكد العمل التشاركي بين المؤسسـات وتوضح آليات العمل وادوار ومسؤوليات كل مؤسسة ومرجعيتها والتزامتها المجتمعية في الحد من العنف.

● وجـود رؤىً وطنيـة واضحة ومحـددة وتطبيقية لتفعيل مشـاركة المؤسسات غير الحكومية NGO›s في تقديم الخدمات وفق منهجية مؤسسـية ، وضمان مشاركتها في إعداد وتنظيم وتطبيق وتقويم الأنظمة والسياسات الخاصة في الحد من العنف.

● خطط طويلة ومتوسطة المدى لرفع الكفاءة للعاملين فـي المهن المختلفة المعنية بالعنـف ، وآليات تنفيذها الزمنية والمالية وآليات متابعتها وتقييمها.

رابعا: مستوى خدمات الايواء للنساء:

● عددهـا ، توزيعا الجغرافي ومدى توفر غرفه لكل إمراه. –

● خدمات إيواء مجانيه.

● مظله قانونيه لعملها .

● خدمات خط ساخن.

● مراكز إرشاد، تدخلات طارئه.

● برامج علاجيه للجناة.

خامسا: مستوى التدريب والتعليم:

● اسـتحداث برامـج أكاديمية في مجـال الرعاية والحمايـة مـن العنف تؤهـل الخريجـين للعمل في التخصصـات الصحيـة والنفسـية والاجتماعيـة والقانونية والإعلامية.

● تضمين مفاهيم العنف ضد المرأه والنوع الإجتماعي والتمييز على مسـتوى الرعاية الأوليـة والثانوية في المناهج التعليمية.

● برامـج التدريب الإلزامي لجميع المهنيين في مجال العنـف ضـد المـرأة (عـدد المتدربين، المدة الزمنية للتدريـب، المحتوى التدريبي وخصائص مقدمي التدريب).

● برامج تدريب إلزامي للممارسين في مجال العنف ضد المرأه (عـدد المتدربين، المـدة الزمنية للتدريب، المحتـوى التدريبي، عدد مـرات التدريب والترخيص لممارسة المهنة).

سادسا : مستوى الإعلام:

● وجـود خطة إعلامية وطنيـة لمناهضة العنف ضد المرأه ، وتعزيز حقوقها وادوارها المجتمعية.

● أدلة ممارسـة للاعلاميين لمناهضة مفاهيم العنف تأخذ في الحسبان العنف ضد المرأه وتدعم الصوره غير النمطية للمرأة.

● تضمين مفاهيم مناهضة العنف ضد المرأه والتمييز على أساس الجنس في مناهج كليات الأعلام.

● تحليل واقع العنف ضد المرأه في الاعلام والصور النمطيه المتداولة فيه، ووقع آليات عملية لتغييرها.

سابعا: مستوى برامج زيادة الوعي :

● حملات توعوية وطنية شـمولية وفق منهجية علمية تركز على مفاهيم محدده خلال فترات، ورصد الموارد المالية اللازمة لها ، متابعة وتقييم فاعليتها.

ثامنا: مستوى الإحصاءات وتجميع المعلومات:

- مؤشرات قياس مدى العنف ضد المرأة.
- معلومات عن الخدمات القانونية والإجتماعيه والصحية.
- القضايا الحساسة في موضوع العنف ضد المرأة من حيث التمييز، الأشخاص المعنيين وعلاقة الأشخاص ببعضهم البعض (علاقة الجناة والضحايا).
- إحصاءات عن متابعة الحالة في قضايا الجرائم: عدد الحالات، مدى التبليغ، تسجيل الحالات، عدد حالات الجناة والضحايا، توزيعهم، العقوبات المستحقة.
- مدى وصول كافة المواطنين إلى المعلومات فيما يتعلق بالخدمات .

تاسعا: مستوى التحديات التي تواجه المتابعة والتقييم.

- استخدام معايير دولية لتكون الدليل الجيد لجمع المعلومات وحشد الدعم يتم تضمينها في مؤشرات كل دوله.
- وجود مؤشرات كمية إضافة إلى المؤشرات النوعية للتقييم مع تطوير مؤشرات لقياس مدى التطور على المستوى التشريعي ومستوى السياسات.

تم إعداد وتحضير هذه النشرة من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

٢٠٠٨

Policy Newsletter

Violence Against Women: Joint Vision for Effecting Change

No. 2, June 2008 Periodic Newsletter

Dr. Haifa Abu Ghazaleh
Secretary General
National Council for Family Affairs

The National Council for Family Affairs (NCFA) was established in 2001 by virtue of Law No. 27/2001, with Her Majesty Queen Rania Al-Abdullah as its President.

The Council aims to enhance the status of the Jordanian family and maximize its role in the society with a view to empowering families to contribute toward safeguarding the Nation's civilization and its legacy of values and to keep abreast with economic, social and cultural changes.

This bulletin seeks to put before decision-makers, architects of health, social and economic policies, and legislators in Jordan the status of violence against women, as well as the magnitude of this issue and its impact on women, their families and the society at large. It also aims at introducing national initiatives that aim to secure a safe environment for women by promoting awareness of a violence-free societal culture and implementing legislative and other measures pertaining to this issue at both the individual and institutional levels.

Impact of Violence Against Individuals, the Family and Society

Violence against women is a multi-faceted problem; it is equally a social, health, economic and cultural problem. It is also one of the most important causes of family disorganization, whose consequences are most often than not grave on all family members, especially children.

The World Health Organization (WHO) has declared violence as a health problem in view of the physical injuries and disabilities it inflicts. Furthermore, violence causes mental disorders, such as anxiety, tension and insecurity.

The consequences of violence do not stop at physical injury and negative mental effects. Violence has economic effects, depicted in the costs of providing health and psychological care to both victims and perpetrators. The public sector's health and social institutions invariably bear these costs, which are spent on treating the physical injuries and mental disorders resulting from violence and its negative impacts on production and investment. Undoubtedly, the impact of violence is deeper on the economies of poor countries.

Forms of Violence:

Worldwide, there are different types of violence against women. International reports agree that violence can be physical, sexual and psychological (mental). Any other forms, e.g. economic or social violence, have emerged as a result of the differences in the definitions and measurement methods of violence.

- Physical Violence: The use of physical force, which leaves evident effects and causes physical injuries. Physical violence is the most visible and common form of violence. It includes such acts as beating, pulling, biting, kicking, and inflicting bone

fractures and burns. This form also includes denial of basic needs, such as food, water, sleep, and shelter, the lack of which causes physical harm.

Definition of Violence Against Women
"Any act of gender-based violence that results in physical, sexual or mental harm or suffering to women, such as threats of these actions, coercion, intimidation, or denial of all rights, irrespective of whether such acts are committed within family or in the context of social or professional relations."
This definition implies:

- Violence against women and young girls within or without the family framework;
- Violence is not limited to physical, mental and sexual violence, but includes other forms, such as social, economic and political violence.

This definition is in harmony with the definition included in the National Framework for Protecting the Family against Violence, as well as the global definition set forth by international organizations and institutions involved in protecting women. It is also in harmony with the Arab culture and Islamic Shari'ah.

By consensus of experts and researchers,
NCFA Workshop,
March 2008

- Sexual Violence: Coercion into sexual contact; encouragement of, or intimidation into prostitution; or coercion into viewing sexual acts. It includes rape, sexual harassment, unaccepted sexual remarks, and resort to sexual practices that contravene religious and ethical rules of sexual contact.

Psychological/Mental/Emotional Violence:

>> Any act that may result in direct or indirect harm threatening a woman's emotions, feeling of self-esteem and ability to control her life. It includes threats, insults, scorn, calling by ill names, deprivation, reproach, and throwing doubts on her capacities, which may lead to various degrees of feelings of lowliness, despair and depression.

- Economic Violence: Depriving a woman of the right to dispose of her economic resources or take part in making financial decisions that concern her, impact her future and make her totally dependent on others. Economic violence includes denial of disposition of properties and spending on her basic needs, disinheritance, denial of owning properties, and exposure to economic exploitation.
- Social Violence: Any act or behavior that deprives a woman of her social rights, such as interference in her social relations, isolating her from the society, severing her lawful social contacts.

Jordan's Experience with Family Violence and Violence against Women:

>> Concern about this problem has been rising lately, adding yet further momentum to the issue. Workers and researchers have been afforded additional space for increased involvement in the problem and for diagnosing and discussing the right and proper solutions for it. The Jordanian experience is singular in that the issue of Family violence in general and violence against women and children in particular are addressed as a societal issue and that everyone is considered responsible for putting an end to violence.
Positive aspects of this experience:

- At the official level, the existence of the problem has been recognized and public awareness of its perilous consequences has risen. Thus, citizens have become sensitized against all forms and practices of family violence.
- New governmental and non-governmental organizations have been established to work in this area, the efforts of several organizations have been pooled to work as partners, and actors have recognized the importance of coordination, the need for right and proper legislation, and the urgency of a Jordanian comprehensive strategy to eliminate violence.
- The National Project for Family Protection has been launched and the participatory (Multi disciplinary) approach to addressing problems has been adopted. Furthermore, many institutions have been established, including the Family Protection Department at the Public Security Directorate, the Jordan River Foundation - Child Protection Program, the Family Conciliation House(Dar AL Wefaq) at the Ministry of Social Development , Dar Al-Aman Therapeutic Center for Abused Children, Queen Rania Center for Family and children and Capacity building for physician at the National Forensic Medicine center ,in dealing with Women and children Victims.
- Guides, protocols and a specific methodology for the prevention of, and protection against violence have been devised for the benefit of all the institutions involved in combating violence. In addition, policies for participatory action among the different institutions have been to formulated.

Most important issues for dealing with violence to achieve an integrative vision

1. Focusing on participatory (Multidisciplinary) approaches;
2. Developing regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law
3. Working on integrating services and guaranteeing distribution;
4. Working on qualifying human cadres to deal with cases of violence;
5. Re-drafting the communication discourse on violence against women and training media personnel;
6. The importance of comprehensive awareness programs addressing the legislative and services aspects of violence;
7. Establishing a national database to connect all the parties dealing with violence;
8. Establishing national monitoring and evaluation programs.

By consensus of experts and researchers,
NCFA Workshop,
March 2008

- Methodological inputs and preventive

tools have been created at the Ministry of Education for the early childhood stage.

- Training programs have been organized for judges, while officers have been trained on taping testimonies on videotapes for use in courts, especially in cases involving abused children.

- The Protection Against Violence Law has been passed.

Difficulties and Challenges:

■ Economic Difficulties: Economic difficulties include poverty, unemployment, child labor. .

■ Social Difficulties: These difficulties

■ include socialization, e.g., male dominance, and some prevalent cultural and social customs, traditions and norms that accept a culture of violence.

■ Legal and Legislative Difficulties: These include the legal gaps in some laws, bylaws and instructions; legislative shortages; lack of specifications, criteria and protocols for institutions involved in children's and women's affairs; punishments, that are in many cases non-deterring for perpetrators of violence against women.

■ Information Difficulties: Information difficulties include lack of literature in the Arabic language and the high costs of intellectual property rights, translation and publishing, which are governed by regulations and require high degrees of precision.

■ Scientific and Research Difficulties: These difficulties include the inadequacy of university specializations for working with children, women and families in need of prevention and protection services. They also include the haphazardness of scientific research and the absence of a national research agenda that identifies research priorities in this area of combating violence.

■ Institutional Difficulties: Institutional difficulties are represented by insufficient coordination among institutions, duplication of work, insufficient specialized institutions, inadequate training and qualification of workers in existing institutions involved in working with the target categories,and shortages in the number of specialists in clinical psychology, the social service sciences and psychological medicine.

The characteristics of institutions, as well as the gaps and challenges facing violence-against-women services, may be summarized as follows:

- Most of the institutions are governmental, contrary to the situation is other states, where the non-governmental sector plays the larger role in this area.

- The majority of the institutions involved in violence against women work within a clearly-defined philosophy, while others work haphazardly, without relying on any clear philosophy or policy.

- A substantial percentage of these institutions provide a wide spectrum of direct care and protection services e.g., health, psychological, legal and social services — without the existence of the necessary infrastructures or the specialized personnel.

- Some institutions keep records of cases of women, who visit these institutions, irrespective of whether these visits are made for awareness-raising purposes or for seeking the provision of direct care for abused women. Other institutions do not keep any such records or any figures. This reflects negatively on efforts to identify the actual size of the violence problem and endeavors to follow-up on the cases.

Policy Newsletter :Is a newsletter published by the National Council for Family Affairs targeting decision makers.
Its objective is:

- To provide information to decision-makers and other actors on the urgency and priorities of scientific research in relation to the Jordanian family;

- To link issues, research and decision-making and introduce proposals for enhancing the quality of life for the Jordanian family and its members.

National Council for Family Affairs
Approved as a WHO Collaborating center for Family Violence Prevention
P.O.Box 830858, Amman 111836 Jordan
Tel.: +962 6 4623 490
Fax.: +962 6 4623 591
Website: www.ncfa.org.jo

- There is a marked similarity and confusion in the provided services, coupled with a discernible lack of institutional cooperation.

- The majority of the activities are linked to funding, which raises the issue of sustainability of services.

- The number of institutions specialized in caring for, and providing protection to abused women is very limited.

- Despite the development of national policies for protection against violence, these policies still lack implementation on the ground.

Creating a Joint Vision to Combat Violence Against Women: Proposals and Policies

»Violence against women is closely related to the society's culture and gender-specific differences. Hence, there should be collective multi-sectoral commitment to combat violence against women as an overlapping, multi-facotral concept.

Proposals to strengthen and enhance the role of Jordanian institutions in monitoring and following up on violence protection and prevention programs

It is necessary to develop monitoring programs and follow-up indicators on violence. It is equally important to lay down a map to monitor the institutions' performance in all sectors.

Overcoming the challenges facing the process of monitoring and evaluating national programs requires the following:

- Employing international criteria as a workable guide to gathering information and mobilizing support and including these criteria on a compulsory level in the indicators of each and every State;

- Devising quantitative and qualitative evaluation indicators and developing indicators to measure developments at the legislative and policies levels.

The proposed monitoring indicators are

represented at the following levels:
First: Governmental level:

- Networking,coordinationandparticipatory action in the work of national institutions involved in fighting violence against women;
- Special budgets allocated to support NGOs to activate their engagement in national programs concerned with alleviating and addressing violence;
- Implementation plans to identify the roles, responsibilities and timeframes for implementation, as well as mechanisms for monitoring; budgets, number of employees, the roles of NGOs, special budgets allocated by the Government within its general budget to face violence against women;
- Monitoring and evaluation mechanisms related to national violence-alleviation systems, policies and programs;
- A financial system to compensate female violence victims.

Second: Legislative level:

1. Special laws addressing the various types of, and defining violence against women;
2. The existence of laws and provisions related to detention;
3. Laws, provisions and decisions related to protection in terms of the following:

- The existence of protection rooms;
- Punishments for those who are not committed to implementing detention decisions;
- The existence of a guide to identify punishments for all types of violence;
- A legal reference point for violence against women (protecting violence victims and witnesses, listening to witnesses through cameras);
- Free legal assistance, free lawyers, or hiring private sector attorneys.

Third: Institutional and Participatory Level:

- Activating and covering the shortage in protocols and procedural guides for practicing the different professions related to dealing with victims of violence, with special focus on the institutional role in responding to cases of violence;
- The existence of legal grounds stressing inter-institutional participatory action and clarifying the work mechanisms, roles and responsibilities of each institution, as well as its societal commitment to alleviating violence;
- The existence of clear, specific and applicable national visions for activating the engagement of NGOs in service delivery in accordance with an institutional methodology and guaranteeing their participation in preparing, organizing, implementing and evaluating violence alleviation systems and policies;
- Long and medium term plans to raise the efficiency of workers in the different occupations concerned with violence, as well as the required time and financial mechanisms for implementation, monitoring and evaluation.

Fourth: Shelter Services for Women:

- Number, geographic distribution, the extent to which a room is available for every woman;
- Free shelter services;
- Legal umbrella for the shelters;
- Hotline service;
- Guidance centers and emergency interventions;
- Treatment programs for perpetrators.

Priorities of Issues (Recommendations)

1. National register to monitor and document cases;
2. Establishing participatory action among institutions: harmonized services, monitoring and evaluation;
3. Information and awareness;
4. Human resources;
5. Legislation: Devising ordinances and instructions to elucidate the Law on Protection Against Family Violence.

Fifth: Training and Education Level:

- Creation of academic programs in the area of violence prevention and protection that qualify graduates to work in the health, psychological, social, legal and communications areas;
- Inclusion in educational curricula of concepts of violence against women, gender and discrimination at the level of primary and secondary care;
- Compulsory training programs for all professionals involved in the area of violence against women (number of trainees, training duration, characteristics of training providers);
- Compulsory training programs for practitioners in the area of violence against women (number of trainees, training duration, training content, frequency of training sessions, and licensing for practicing the profession).

Sixth: Communication Level:

- The existence of a national communication plan to combat violence against women, enhance their rights and societal roles;
- Practice guides for media personnel on combating the concepts of violence that take into consideration violence against women and support a non- stereotyped image of women;
- Including concepts of violence against women and gender discrimination in the curricula of communication faculties;
- Analyzing the state of violence against women in the media and the stereotyped images reported in the media and devising mechanisms for changing these images.

Seventh: Awareness-Raising Programs:

- Waging comprehensive national awareness campaigns in accordance with a scientific methodology that focuses on specific concepts at certain periods of time, allocating the required financial resources for these campaigns, and monitoring and evaluating their effectiveness.

Eighth: Statistics and Gathering Information:

- Indicators for measuring the extent of violence against women;
- Information on legal, social and health services;
- Sensitive issues related to violence against women in terms of discrimination, the persons concerned and the relations among persons in cases of violence (the relation between offenders and victims);
- Statistics on following up on criminal cases: number of cases, the extent to which the cases are reported; registering cases, numbers and distribution of offenders and victims, and the punishments passed against the perpetrators;
- The extent to which all citizens have access to information on the services;

Ninth: Challenges Facing Monitoring and Evaluation:

- Employing international criteria as a workable guide to gathering information and mobilizing support and including these criteria on a compulsory level in the indicators of each and every State;
- Devising quantitative and qualitative evaluation indicators and developing indicators to measure developments at the legislative and policies levels.

This document was prepared as part of the "Advocacy and Awareness Raising Project for Violence against Women" "VAW" project, implemented by the National Council for Family Affairs in collaboration with the USAID funded Private Sector Project for Women's Health/ PSP

2008